المحور الثاني

الفروض والمبادئ المحاسبية ونظرية المحاسبة

المحاضرة الخامسة: الفروض المحاسبية

تخلط الكثير من المراجع بين الفروض والمفاهيم والأهداف من جهة وبين الفروض والمبادئ من جهة أخرى، ويجب أن تتميز الفروض بخصائص معينة وهي:

- محدودة العدد نسبيا؛
- مستقلة أي لا تعتمد علة بعضها البعض؛
- لا يوجد تعارض فيما بينها؛
- كافية وضرورية لتبرير أغراض الدراسة وأهدافها.

تتمثل الفروض الأكثر انتشارا وقبولا في الفكر المحاسبي والتي كانت الانعكاس المباشر لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة في أربع افتراضات:

1- **فرض الوحدة المحاسبية:** يشير هذا الفرض إلى مسمى الشخصية المعنوية أو مسمى الوحدة الاقتصادية، ومن خلاله فإنه يتم فصل الوحدة المحاسبية عن مالكها، فتصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكها، وذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكها، وهذا الفرض أدى إلى ضرورة فصل العمليات المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية.

وفيما يلي سنقوم بتوضيح العلاقة بين فرض الوحدة المحاسبية والأطراف ذات العلاقة كما يلي:

- **علاقة الوحدة المحاسبية بالمالكين:** تعتبر الوحدة المحاسبية كيانا مستقلا عن أصحاب رأس المال سواء كانت الوحدة فردية أو أشخاص أو شركات أموال، وتظهر العلاقة بين الوحدة وملاكها في المعاملات المتعلقة بزيادة أو نقصان رأس المال، توزيعات الأرباح، المسحوبات الشخصية في شركات الأفراد أو الأشخاص.
- **علاقة الوحدة المحاسبية بالوحدات الاقتصادية الأخرى:** يجب التمييز عند إجراء القياس والتحليل المحاسبي بين العمليات التي تستوجب التسجيل في الدفاتر المحاسبية أو التي لا تستوجب ذلك، حيث يجب التفرقة بين العمليات المتعلقة بالمشروع، العمليات الخارجية والعمليات الأجنبية.

- **طبيعة الوحدة الاقتصادية:** يتم النظر إليها من خلال بُعدين، **البعد الأول** يتمثل في نوع الوحدة ككيان له أبعاد إدارية واقتصادية وقانونية، أما **البعد الثاني** فيركز على اهتمامات أصحاب المصلحة أو الحقوق وليس على نشاط ووظائف الوحدة نفسها.

والشكل الموالي يلخص هذه العلاقات:

الشكل رقم 03: علاقات فرض الوحدة المحاسبية

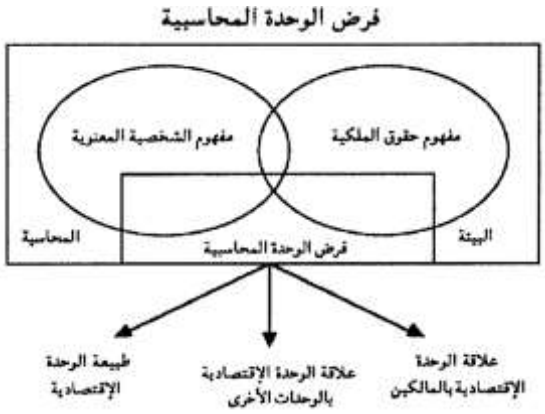

المصدر: وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2- **فرض الاستمرارية:** يرتبط هذا الفرض بفرض وجود الشخصية الاعتبارية المستقلة حيث يجب اعتبار أن المؤسسة الاقتصادية لها عمر اقتصادي مستقل عن عمر أصحابها، ونشاطاتها مستمرة إلى مالا نهاية وليس هناك نية لتصفيتها.

3- **فرض وحدة القياس:** تقوم المؤسسة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشترك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود توفر أساسا ملائما للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقود هي أكفئ وسيلة للتعبير عن التغييرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة، حيث أن وحدة النقود ملائمة وبسيطة ومتاحة على نطاق واسع.

4- فرض الدورية: يقوم هذا الفرض على إمكانية تقسيم عمر المؤسسة إلى عدة فترات، ويتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المؤسسة، والتي تكون عادة سنوية أو نصف سنوية أو حتى شهرية في بعض الأحيان، كما أن إعداد التقارير المالية بصورة دورية منتظمة يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ، ويلبي خاصية الملائمة في تقديم المعلومات بالسرعة الكافية مما يجعلها مفيدة في اتخاذ القرار.